الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
--*

الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف
بالعلاقة مع المجلس الوطني التأسيسي

03 / 4372

جـــدول وثائـــق موجهـــة
إلـــى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

العـدد الرتبـي	بيـــان محتويـــات الوثائـــق	عـدد الوثائق	الملاحظـــات
01	- رسالة إحالـة إلـى السـيد رئـيس المجلس الوطني التأسيسي ممضـاة من قبل السيد رئيس الحكومة.		للتفضل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي مع الإشارة أن الوزارة المختصة بمتابعة مشروع هذا القانون هي وزارة الفلاحة.
02	- مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية ضمان القرض المبرمة بتـونس 12 أفريـل 2012 بـين الحكومـة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسـية للتنمية والمتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه للمساهمة في تمويل برنامج تأمين طاقة الانتاج وتأهين وتدعيم البنية الأساسـية لإنتاج الماء الصالح للشراب		
03	- شرح الأسباب.		
04	- نسـخة مـن اتفـاقيتي الضـمان والقرض.		

توصلت بالوثائق المذكورة اعلاه بـ.....في..... تونس، في 23 جوان 2012

20 12 / 30

وزير عبد الرزاق كيلاني
الوزير لدى رئيس الحكومة
المكلف بالعلاقات مع المجلس
الوطني التأسيسي

المجلس الوطني التأسيسي
الـــواردات
25 جوان 2012
رمز الإدارة...../عـــدد

الجمهورية التونسية

رئاسة الحكومة

الحمد لله وحده
قصر الحكومة بالقصبة
تونس في 21 ماي 2012

من رئيس الحكومة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي
قصر باردو

وبعد، فعملا بأحكام الفصل 4 من القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية يصلكم طي هذا مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية ضمان القرض المبرمة بتونس في 12 أفريل 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه للمساهمة في تمويل برنامج تأمين طاقة الإنتاج وتأهيل وتدعيم البنية الأساسية لإنتاج الماء الصالح للشراب،

فالرجاء منكم التفضّل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي مع استعجال النظر فيه.

رئيس الحكومة

حمادي الجبالي

2012/30

المجلس الوطني التأسيسي
الـــواردات
25 جوان 2012
رمز الإدارة...../عـــدد

2012 / 30

المجلس الوطني التأسيسي
الـــــواردات
25 جوان 2012
رمز الإدارة...../عـــــدد

مشروع قانون 2012 / 30

يتعلق بالمصادقة على اتفاقية ضمان القرض المبرمة بتونس في 12 أفريل 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه للمساهمة في تمويل برنامج تأمين طاقة الانتاج وتأهيل وتدعيم البنية الأساسية لإنتاج الماء الصالح للشراب.

فصـــــل وحيـــــد :

تمت المصادقة على اتفاقية ضمان القرض الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس في 12 أفريل 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلقة بمنح ضمان الدولة للقرض المسند لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بمبلغ أربعون مليون (40.000.000) أورو للمساهمة في تمويل برنامج تأمين طاقة الانتاج وتأهيل وتدعيم البنية الأساسية لإنتاج الماء الصالح للشراب.

2012/30
المجلس الوطني التأسيسي
الـــــواردات
25 جوان 2012
رمز الإدارة...../عـــــدد

شـــــرح الأســـبـــاب

2012/30

مـــشروع قانون

يتعلق بالمصادقة على اتفاقية القرض المبرمة مع الوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج برنامج تأمين طاقة الإنتاج وتأهيل وتدعيم البنية الأساسية لإنتاج الماء الصالح للشرب

تم التوقيع بتونس في 21 ماي 2012، على اتفاقية قرض بين الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ قدره 40 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 80 مليون دينارا وعلى اتفاقية ضمان القرض المذكور بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية بتاريخ 12 أفريل 2012. ويخصص القرض للمساهمة في تمويل برنامج برنامج تأمين طاقة الإنتاج وتأهيل وتدعيم البنية الأساسية لإنتاج الماء الصالح للشرب.

تقديم البرنامج

بلغ عدد سكان البلاد التونسية 10.615 مليون نسمة سنة 2010 ويتجاوز عدد قاطني المناطق الحضرية السبع ملايين. وتتولى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه تزويد الوسط الحضري بالماء الصالح للشرب بنسبة 100% كما تساهم في تغطية حاجيات المناطق الريفية بالاشتراك مع الإدارة العامة للهندسة الريفية بوزارة الفلاحة.

ولتأمين استمرارية التوزيع من حيث كميات المياه الواجب تعبئتها وبالجودة المطلوبة للحفاظ على النسق الحالي للتوزيع وسدّ الحاجيات المستقبلية بما يتطلبه ذلك من الحفاظ على نوعية التجهيزات، تمت برمجة إعادة تأهيل البنية الأساسية لإنتاج وتوزيع الماء الصالح للشرب إلى جانب تدعيم طاقة إنتاج وجلب وتوزيع المياه.

أهداف البرنامج:

يهدف البرنامج إلى تفادي النقص على مستوى الإنتاج وشبكات الجلب والتزويد ببعض المناطق وضمان استمراريته هذه المرافق مع تحسين جودة الخدمات من خلال :

- استغلال موارد مائية إضافية،

- إعادة تأهيل البنية الاساسية المتداعية بما يمكن من ملائمتها وطاقة الإنتاج المطلوبة إلى جانب المحافظة على المياه المتوفرة بالحدّ من التسرّبات،
- الترفيع في طاقة الإنتاج لسد الحاجيات المستقبلية من الماء الصالح للشرب لبعض الجهات.

ويتضمن البرنامج 23 مشروعا تخصّ 6 منظومات مائية موزعة على كامل تراب الجمهورية إضافة إلى اقتناء 340 ألف عداد لتغيير العدادات الغير مصنفة والمعطبة بكلفة أولية تقدر بحوالي 106 مليون دينار مما سيمكن من تحسين المداخيل بالنسبة للشركة.

كلفة ومكونات البرنامج:

تقدر الكلفة الجملية للبرنامج بحوالي 100 مليون دينارا يتم تمويلها كما يلي :

- قرض من الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة 40 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 80 مليون دينارا،
- تمويل ذاتي من الشركة بقيمة 24 مليون دينارا.

وتتوزع هذه الاعتمادات كما يلي :

الوحدة :مليون دينارا

العناصر	الوكالة الفرنسية للتنمية	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	المجموع
الاستثمارات المادية (قنوات,منشآت وتجهيزات)	73, 630	-	73, 630
دراسات وتدقيق فني ومالي	0 ,500	-	0 ,500
مصاريف طارئة وغير متوقعة	1, 870	9, 250	11,120
الأداءات	-	15, 340	15, 340
المجموع	**76, 000**	**24, 590**	**100,590**

شروط القـــــرض

يبلغ القرض موضوع مشروع القانون هذا والمسند من الوكالة الفرنسية للتنمية لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه 40 مليون أورو أي حوالي 80 مليون دينارا تسحب على ثلاثة أقساط .

نسبة الفائدة : متغيرة وتساوي أوريبور 6 أشهر + 0,25% ، لكنها قارة بالنسبة لكل قسط مسحوب على أن لا تقل هذه النسبة عن 0,25 % ولا تتجاوز 6,34 % سنويا،

فترة السداد : 20 سنة منها 7 سنوات إمهال،

نظام التسديد : سداسي أي مرتين في السنة.

كما تنصّ الاتفاقية على إمكانية اختيار نسبة فائدة قارة من قبل المستفيد.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المصاحب لهذا.

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
*_*_*

الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف
بالعلاقة مع المجلس الوطني التأسيسي

03/4378

جـــدول وثائـــق موجهـــة
إلـــى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

العـدد الرتبـي	بيـان محتويـات الوثائـق	عـدد الوثائق	الملاحظـات
01	– رسالة إحالة إلى السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي ممضاة من قبل السيد رئيس الحكومة.		للتفضل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي مع الإشارة أن الوزارة المختصة بمتابعة مشروع هذا القانون هي وزارة المالية
02	– مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على إصدار القرض الرقاعي بالسوق المالية العالمية في شكل اكتتاب خاص من قبل البنك المركزي التونسي بالإنابة ولفائدة الدولة الدولة موضوع اتفاقية الاستثمار المبرمة في 13 جانفي 2010 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة دولة قطر من جهة والاتفاقات المبرمة في 16 أفريل 2012 بين البنك المركزي التونسي وجمع من مؤسسات مالية وجهة أخرى. – شرح أسباب – نسخة من الاتفاقية		

توصلت بالوثائق المذكورة اعلاه
بـــ.....في.....2012/31

تونس، في 23 جوان 2012

عبد الرزاق كيلاني
الوزير لدى رئيس الحكومة
المكلف بالعلاقات مع المجلس
الوطني التأسيسي

المجلس الوطني التأسيسي
الـــواردات
25 جوان 2012
رمز الإدارة..... / عـــدد

الجمهورية التونسية

رئاسة الحكومة

الحمد لله وحده
قصر الحكومة بالقصبة
تونس في 21 جوان 2012

من رئيس الحكومة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي
قصر باردو

وبعد، فعملا بأحكام الفصل 4 من القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية يصلكم طي هذا مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على إصدار القرض الرقاعي بالسوق المالية العالمية في شكل اكتتاب خاص من قبل البنك المركزي التونسي بالإنابة ولفائدة الدولة موضوع اتفاقية الاستثمار المبرمة في 13 جانفي 2010 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة دولة قطر من جهة والاتفاقات المبرمة في 16 أفريل 2012 بين البنك المركزي التونسي وجمع من مؤسسات مالية من جهة أخرى،

فالرجاء منكم التفضّل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي.

2012/31

المجلس الوطني التأسيسي
الـــــواردات
25 جوان 2012
رمز الإدارة...../عـــــدد

رئيس الحكومة

حمادي الجبالي

2012/31

المجلس الوطني التأسيسي
الـــــواردات
25 جوان 2012
رمز الإدارة...../عـــــدد

مشروع قانون 2012/31

يتعلق بالمصادقة على إصدار القرض الرقاعي بالسوق المالية العالمية في شكل اكتتاب خاص من قبل البنك المركزي التونسي بالإنابة ولفائدة الدولة موضوع اتفاقية الاستثمار المبرمة في 13 جانفي 2010 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة دولة قطر من جهة والاتفاقات المبرمة في 16 أفريل 2012 بين البنك المركزي التونسي وجمع من مؤسسات مالية من جهة أخرى.

فصـــــل وحيـــــد :

تمت المصادقة على القرض الرقاعي المصدر من قبل البنك المركزي التونسي بالإنابة ولفائدة الدولة التونسية بالسوق المالية العالمية بمبلغ قدره خمسمائة **(500)** مليون دولار أمريكي في شكل اكتتاب خاص موضوع اتفاقية الاستثمار الملحقة بهذا القانون والمبرمة في 13 جانفي 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة دولة قطر من جهة والاتفاقات المبرمة في 16 أفريل 2012 بين البنك المركزي التونسي وجمع من مؤسسات مالية من جهة أخرى.

2012/31
المجلس الوطني التأسيسي
الـــواردات
25 جوان 2012
رمز الإدارة...../عـــدد

شـــرح الأســـباب 2012/31

1- في إطار توفير حاجيات الدولة من الموارد الخارجية المقدرة بقانون المالية لسنة 2012 في حدود 3959 مليون دينار (و تم الترفيع فيها إلى 4340 م د بقانون المالية التكميلي) منها 1800 مليون دينار تتم تعبئتها من الأسواق المالية العالمية، تم إبرام اتفاقية استثمار بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة دولة قطر بتاريخ 13 جانفي 2012 تعهدت بمقتضاها دولة قـــطر الاستثمار في رقاع خزينة تصدرها الدولة التونسية للغرض و بصفة حصرية ،حسب الشروط المالية التالية:

- سعر الإصدار : 100 %.
- نسبة الفائدة : 2.5 % سنويا.
- آجال السداد : دفعة واحدة بعد 5 سنوات.
- آجال الإنجاز: 3 أشهر.

2- وعلى غرار بقية عمليات الإصدار بالسوق المالية العالمية تم تكليف البنك المركزي التونسي بإنـــجاز هذه العملية و ذلك في إطار الفصل 40 من القانون الأساسي للبنك عدد 90 لسنة 1958 المؤرخ في 19 سبتمبر 1958 و للغرض تم :

- المصادقة بمقتضى الأمر عدد 128 لسنة 2012 المؤرخ في 5 أفريل 2012 على مداولة مجلس إدارة البنك المركزي التونسي المؤرخة في 21 مارس 2012 و القاضية بإصدار سندات رقاعية بالإنابة و لفائدة الدولة التونسية بالسوق المالية العالمية في شكل اكتتاب خاص.
- إبرام في 6 أفريل 2012 اتفاقية بين وزارة المالية و البنك المركزي التونسي تتعلق بإصدار و تسديد سندات رقاعية بالإنابة و لفائدة الدولة بالسوق المالية العالمية في شكل اكتتاب خاص و تمت المصادقة على هذه الاتفاقية بمقتضى الأمر عدد140 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أفريل 2012.

3- و تبعا لذلك أصدر البنك المركزي التونسي سندات بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي (حوالي 760 مليون دينار) وتم الاكتتاب فيها كليا من قبل دولة قطر حسب نفس الشروط المالية السالفة الذكر و تجسيمها عن طريق :

- البنوك المنجزة : بنك QNB Capital وبنك ستاندر تشارتد.
- بورصة الإدراج: بورصة لكسمبورغ.
- إغلاق الإصدار : 16 أفريل 2012.
- دفع الاكتتاب : 500 مليون دولار أمريكي (761.300.000 د ت) تم بتاريخ 18 أفريل 2012 .

4- و لهذا الغرض تم إبرام الوثائق القانونية التالية :

- إعداد نشرة الإصدار: وهي وثيقة يتم وضعها على ذمة المتدخلين بالسوق و خاصة المستثمرين و تضم معطيات اقتصادية و مالية و جبائية و أهم مؤشرات الاقتصاد التونسي (ميزان الدفوعات ،التجارة الخارجية ،الدين العمومي ،المالية العمومية ...).
- اتفاقية وكالة مالية "FISCAL AGENCY AGREEMENT" تشمل شروط عملية الإصدار بما في ذلك عمليات تداول السندات، تسديد الأصل والفوائد، العمولات والمصاريف المتعلقة بالعملية، تعهدات المصدر والوكيل المالي والمسجلREGISTRAR، القانون المطبق على عملية الإصدار...
- اتفاقية الاكتتاب (Souscription Agreement) : و هي اتفاقية مبرمة بين البنك المركزي التونسي ممثلا للدولة التونسية و كل من البنوك المنجزة: بنك QNB Capital و بنك ستاندر تشارتد. يتم ضمنها تحديد مشمولات و تعهدات كل من الأطراف، كيفية نشر و اكتتاب الرقاع، الإدراج و التداول، تحديد الضمانات و مدة صلاحياتها، تقديم الشروط المسبقة للاكتتاب من عملية الإشهار إلى الإغلاق أو الإنهاء، الرسوم و النفقات، القوانين المطبقة ...
- وثيقة تعهد "DEED OF COVENT" تشمل تعهدات البنك المركزي التونسي تجاه أصحاب الحسابات لحماية مصالحهم المتعلقة بعملية الإصدار.

5- و تعتبر الشروط المالية لهذا الإصدار أقل تكلفة من الشروط المطبقة على الإصدارات السيادية التونسية بالسوق المالية العالمية حيث تقدر نسبة الفائدة لإصدار مماثل بالدولار الأمريكي على 5 سنوات بين 4.35 % و 4.85 % أي بهامش سيادي يتراوح بين 350 و 400 نقطة مائوية.

6- و يرجع آخر إصدار لتونس بالسوق المالية العالمية إلى سنة 2007 حيث تم إصدار قرض رقاعي بمبلغ 30 مليار يان ياباني اي ما يعادل 585 م د ت بنسبة فائدة 3.28 % و مدة سداد 30 سنة.

كما يرجع آخر إصدار بالدولار الأمريكي إلى سنة 2002 بمبلغ 650 مليون دولار و بنسبة فائدة 7.375 % و حل أجله في 25 افريل 2012.
و باعتبار الاكتتاب القطري و تسديد مبلغ 650 مليون دولار يبلغ حجم القروض بالسوق المالية العالمية حاليا حوالي 4520.5 مليون دينار موزعة بالعمولات كما يلي :

- بالدولار الأمريكي : 975 مليون دينار (650 مليون دولار)
- بالأورو : 1460 مليون دينار(730 مليون أورو)
- باليان الياباني : 2085.5 مليون دينار(107.5 مليار يان ياباني).

7- و موضوع هذا القانون المعروض هو المصادقة على الإحالة لفائدة الدولة التونسية لمحصول القرض المصدر من قبل البنك المركزي التونسي بالسوق المالية العالمية بمبلغ خمس مائة (500) مليون دولار أمريكي في شكل اكتتاب خاص.